

وتخليص المضارع للحال، كذا قال الأكثرون، واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى: ﴿وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ [النحل: ١٢٤] «أني ليحزنني أن تذهبوا به» [يوسف: ١٣] فإن الذهاب كان مستقبلاً فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره.

والجواب: أن الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة، فتزل منزلة الحاضر، وأن التقدير: قصد أن تذهبوا، والقصد حال^(١).

٩ - وقال في الكلام على: «لما»

الثاني من أوجه «لما» أن تختص بالماضي فتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو «لما جاءني أكرمته» ويقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول: حرف وجوب لوجوب، وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جنى، وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين.

وقال ابن مالك: بمعنى «إذ» وهو حسن؛ لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة^(٢).

من هذه المناقشات الهادئة نتبين أن ابن هشام كان منصفاً في نقده، وليس أدل على ذلك من استحسانه ما ذهب إليه ابن مالك في موضعين من الموضوعات السالفة لما رأى أن الحق معه، وهذا شأن كل محقق يطيء به الزمان فإن آراء السابقين ومذاهب المتقدمين تكون هدفاً لبحثه وتمحيصه، وفيما ذكرته من مناقشات ابن هشام لآراء الإمامين الجليلين «ابن مالك، وأبي حيان» وهما من أعلام الأندلس ما يغني عن عرض مناقشاته مع بقية رجالاتهم: «كابن طاهر وابن عصفور وابن هشام الخضرأوى» ومن إليهم عن لف لفهم فأراؤهم في الكتاب مسطورة.

وإتماماً للبحث في موقف ابن هشام من سلفه أرى لزاماً عليّ أن أعرض لوئناً من نقاشه العلمي لنحاة المشاركة مكتفياً منهم بالزجاج وابن جنى؛ لأنه كثيراً ما نقل عنهم وعزا إليهم.

(١) معنى الليب ١ : ١٨٥ .

(٢) معنى الليب ١ : ٢١٤ .